مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي
اسم الكاتب: د. مايا شوكت صفطلي، رشا عبد المنعم عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5914
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Role Of International Cooperation In Facing Environmental Security Threats

Dr. Maya Shawkat Saftly*
Rasha Abd Al-monem Abd allah**

(Received 18 / 4 / 2023. Accepted 20 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The issue of achieving environmental security is one of the most important and serious issues facing the international community, since environmental damage can cross the temporal and spatial borders of countries and has serious effects on human health, food and all elements of his life, members of the international community have realized the seriousness of this damage and that there is a global need to confront threats to environmental security, so conferences were held and international agreements concluded to discuss issues and challenges that face achieving environmental security and to develop preventive and curative solution to problems that harm the environment. However, activating the effects of this international cooperation requires instilling a culture of concern for and protection of the environment among all members of society and its institutions and applying the principle of priority of environmental considerations over political and economic considerations in all countries, possession of the binding international mechanism capable of ensuring the implementation of international environmental obligations in order to preserve wealth and natural resources to achieve sustainable development, and reduce the risks of environmental problems that threaten environmental security in particular and human security in general.

Key words: environmental security, environmental threats, international cooperation, international conferences, international Conventions.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor, Section of International Law, Faculty Of law, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
* ***Postgraduate Student, Section of International Law, Faculty Of law, Tishreen University, Lattakia, Syria,rashaaabdalmonemabdallah@gmail.com**

دور التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي

د. مايا شوكت صفطلي*

رشا عبد المنعم عبد الله**

(تاريخ الإيداع 18 / 4 / 2023. قُبِل للنشر في 20 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

تعتبر قضية تحقيق الأمن البيئي من أهم وأخطر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي وذلك لأنّ الضرر البيئي يستطيع أن يعبر الحدود الزمانية والمكانية للدول، وله آثار خطيرة على صحة الإنسان وغذاءه وكل عناصر حياته، وقد أدرك أعضاء المجتمع الدولي خطورة هذا الضرر وأنّ هناك حاجة عالمية لمواجهة تهديدات الأمن البيئي، فعقدت المؤتمرات وأبرمت الاتفاقيات الدولية لبحث القضايا والتحديات التي تواجه عملية تحقيق الأمن البيئي، ووضعت الحلول الوقائية والعلاجية للمشاكل التي تضر بالبيئة، إلاّ أنّ تفعيل آثار هذا التعاون الدولي يحتاج إلى غرس ثقافة الاهتمام بالبيئة وحمايتها لدى كل أفراد المجتمع ومؤسساته وتطبيق مبدأ أولوية الاعتبارات البيئية على الاعتبارات السياسية والاقتصادية لدى كافة الدول، وامتلاك الآلية الدولية الملزمة القادرة على ضمان تنفيذ الالتزامات الدولية البيئية، وذلك من أجل الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل أخطار المشكلات البيئية التي تهدد الأمن البيئي بشكل خاص والأمن الإنساني بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي– التهديدات البيئية– التعاون الدولي– المؤتمرات الدولية– الاتفاقيات الدولية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **الدكتورة – كلية الحقوق– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

** **طالبة ماجستير– كلية الحقوق– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.** rashaaabdalmonemabdallah@gmail.com

مقدمة:

إنّ المشكلات البيئية التي تواجه الأمن الإنساني تعتبر من التهديدات غير التقليدية للأمن بشكل عام، وقد ساهمت في توسيع مفهوم الأمن الذي كان يقتصر على الأمن بالمفهوم العسكري وأصبحت الدراسات الأمنية الحديثة تشمل قطاعات أخرى كالاقتصاد والصحة والبيئة، وبرز مفهوم الأمن البيئي كأحد فروع الأمن الإنساني مع تعاظم الأخطار البيئية التي تؤثر على مختلف أنواع الأمن سواء الصحي أو الغذائي أو غيرها، وكان هناك واجب على أعضاء المجتمع الدولي بالتعاون لتحقيق الأمن البيئي خاصة مع ازدياد أخطار الكوارث البيئية التي تتخذ طابعاً عالمياً يتجاوز الحدود الجغرافية للدول ويهدد بمخاطر اقتصادية واجتماعية وصحية تطال العديد من الدول، لذلك لا يمكن لدولة واحدة مهما كان لديها من قدرات وإمكانيات مادية وتقنية أن تواجه المشاكل البيئية لوحدها، بل يحتاج الأمر إلى بذل جهود على المستوى الدولي لتحقيق التعاون في مواجهة تهديدات الأمن البيئي، وذلك باعتبار أنّ مخاطر المشكلات البيئية ذات طابع عالمي يجب أن تتم مواجهتها ووضع الحلول الوقائية والعلاجية لها على المستوى العالمي.

مشكلة البحث:

تتكرس مشكلة البحث مع التقدم العلمي والتقني الذي تشهده أغلب دول العالم والذي أدّى إلى ازدياد مخاطر التلوث والتغير المناخي وغيرها من الكوارث البيئية التي تهدد عملية تحقيق الأمن البيئي على المستوى الدولي، والتي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود من قبل المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات البيئية، إذ تتمحور الإشكالية الرئيسة في هذا البحث حول التساؤل التالي:

-هل ساهم التعاون الدولي من خلال المؤتمرات التي عقدها والاتفاقيات التي أبرمها في مواجهة تهديدات الأمن البيئي بشكل فعّال؟؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1)-ماذا يعني تعبير الأمن البيئي؟ وهل هو من المفاهيم الحديثة في الدراسات الأمنية؟

2)-ماهي صور التهديدات التي تواجه الأمن البيئي؟

3)-ماهي أبرز المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي واجهت تهديدات الأمن البيئي؟

4)-بماذا تتمثل الصعوبات التي تعترض التعاون الدولي الذي يواجه تهديدات الأمن البيئي؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعتبر دراسة الأمن البيئي ذات خصوصية عملية مهمة باعتباره عنصر فعّال في عملية تحقيق الأمن الإنساني بشكل عام، فالأمن البيئي يؤثر على كافة فروع الأمن الإنساني بسبب ارتباط البيئة بكل مجالات نشاط الإنسان، فإنّ نوعية التهديدات البيئية التي تواجه البشرية تطال صحة الإنسان وأمنه وكل عناصر حياته، لذلك إنّ مواجهة هذه التهديدات تتطلب التعاون على الصعيد الدولي للتخفيف من مخاطر المشكلات البيئية التي تؤثر على كل الدول في جميع أنحاء العالم، وانطلاقاً مما سبق ذكره فإنّ البحث يعمل على حل المشكلات السابقة وتتلخص أهدافه بما يلي:

1)-توضيح المقصود بتعبير الأمن البيئي وأهميته كفرع من فروع الأمن الإنساني.

2)-دراسة التهديدات التي تعترض عملية تحقيق الأمن البيئي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

3)-عرض أبرز المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تساهم في مواجهة تهديدات الأمن البيئي.

4)-تحديد الصعوبات التي تعترض التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي.

الدراسات السابقة:

1)-الدراسة الأولى: نوال يونس، سلطان خليف، **الأمن الإنساني والتحديات البيئية، لعام 2008**، هدفت هذه الدراسة إلى توضح مفهوم الأمن الإنساني والكشف عن التحديات البيئية التي تعيق عملية التنمية المستدامة، وتوصلت لنتيجة تدني مستوى الوعي البيئي وتعذر الإحاطة بمخاطر التحديات البيئية التي تؤثر بشكل عام على الأمن الإنساني.

2)-الدراسة الثانية: كمال أمين، **قضايا الأمن البيئي- تحديات الواقع وآفاق المستقبل-، لعام 2016**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن البيئي وأبرز التحديات التي يتعرض لها، وخلصت لنتيجة مفادها أن قلة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية وضعف الوعي والتربية البيئية أنتج وضع لا تحترم فيه البيئة ويزيد من معانتها في كثير من الأحيان.

3)-الدراسة الثالثة: عبد الرحمن عبد الرحمن، **الأمن البيئي: رؤية جيوبوليتيكية، لعام 2019**، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الأمن البيئي وأهميته وموقعه في البحث الجيوبوليتيكي لا سيما بعد تفاقم خطر التهديدات البيئية وانعكاساتها على أمن الدول، وتوصلت لنتيجة مفادها أنّ الأمن البيئي يرتكز على رسم سياسات بيئية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لحماية السكان وبيئتهم من التهديدات البيئية الخارجية.

4)-الدراسة الرابعة: سعيدة فطومة، **التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، لعام 2020**، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن البيئي الدولي وتحديد أبرز الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، وخلصت إلى ضرورة تفعيل التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي سواء كان هذا التعاون في إطار المنظمات الدولية او من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية مع ضرورة وضع البيئة في سلم أولويات المجتمع الدولي.

5)-الدراسة الخامسة: Elin Jonsson, **environmental security; a conceptual investigating** study,2009.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى توضيح مفهوم الأمن البيئي ومناقشة أثر التغيير البيئي على العالم من خلال عرض مفاهيمي للأمن البيئي وكيفية التعامل معه، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها اتساع مفهوم الأمن الذي شمل التهديدات غير التقليدية مثل التغييرات البيئية وتعدد الجوانب التي يشملها الأمن البيئي وتأثيره على فروع الأمن الإنساني كافة.

تهدف هذه الدراسة موضوع البحث إلى توضيح مفهوم الأمن البيئي وأهميته كفرع من فروع الأمن الإنساني وتحديد أبرز التهديدات التي تعيق عملية تحقيق الأمن البيئي، مع بيان أبرز صور التعاون الدولي من مؤتمرات واتفاقيات دولية لمواجهة تهديدات الأمن البيئي، وعرض الصعوبات التي تعترض هذا التعاون.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي نظراً لدوره في وصف مفهوم الأمن البيئي وأهميته كفرع من فروع الأمن الإنساني ووصف التهديدات التي تعيق تحقيق الأمن البيئي، كما تمّ اعتماد المنهج التحليلي الذي يساعد في تحليل دور التعاون الدولي من مؤتمرات واتفاقيات دولية في مواجهة تهديدات الأمن البيئي.

خطة البحث:

1)-المطلب الأوّل: ماهية الأمن البيئي وتهديداته.

1-الفرع الأوّل: مفهوم الأمن البيئي وأهميته.

2-الفرع الثاني: صور تهديدات الأمن البيئي.

2)-المطلب الثاني: أشكال التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي وصعوباته.

1-الفرع الأوّل: أشكال التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي.

2-الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه تحقيق التعاون الدولي البيئي.

المطلب الأوّل: ماهية الأمن البيئي وتهديداته.

أصبحت الأزمات البيئية من تغيرات مناخية وفيضانات وزلازل بالإضافة إلى غيرها أكبر مصادر الخطر على وجود الدول واستمرار علاقاتها، فلم يعد مفهوم الأمن يقتصر على الأمن العسكري بل وجد الأمن البيئي لتأمين الحماية من المخاطر الطبيعية التي تهدد كل عناصر حياة الإنسان، وفي هذا المجال سنتعرف على مفهوم الأمن البيئي وأهميته كفرع من فروع الأمن الإنساني وأبرز التهديدات التي يتعرض لها.

الفرع الأوّل: مفهوم الأمن البيئي وأهميته.

الأمن البيئي لم يأتِ من فراغ بل هناك عدد من العوامل ساهمت في توسع مفهوم الأمن لأجل إدخال القضايا البيئية في المجال الأمني، لذلك ستكون دراسة مفهوم الأمن البيئي وأهميته على الشكل التالي:

أولاً-مفهوم الأمن البيئي: الأمن البيئي مصطلح مركب من الأمن والبيئة والذين يتكون من ارتباطهم مع بعضهم مفهوم له عناصره المميزة بين فروع الأمن، فيما يتعلق بمفهوم الأمن هو التأمين ضد الخطر يستخدم في كثير من الحالات ليدل على الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل دولهم من الأخطار المحتملة التي تهدد أنفسهم وأموالهم، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل تلك المتعلقة بتأمين الدولة في مواجهة غيرها من الدول، إذ يستوعب هذا المفهوم في نطاقه معانٍ متعددة تتدرج تحت قيام الدولة بإجراءات وقائية لحماية نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية والقيام بإجراءات إيجابية لتوفير الأمن الذي يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وعسكرية[1]، أما لفظ البيئة هو مرادف للوسط إذ يقال فلان وسط القوم أي موجود بينهم، وتطلق على الأشياء والظواهر المحيطة بالفرد والمؤثرة فيه، فهناك بيئتان تحيطان بالإنسان وهما البيئية الطبيعية التي أوجدها الله تعالى والبيئة المشيدة التي أوجدها الإنسان[2]، وباستخدام المصطلحين معاً يتسع مفهوم الأمن ليشمل التأمين من المخاطر التي تنتج عن الكوارث البيئية، وقد تعددت أنواع الأمن بسبب تعدد أشكال التهديدات التي يتعرض لها الأمن والتي تواجه نطاق واسع من الأوساط العالمية، إذ تمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله ويتسع بذلك نطاق التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تشمل طيفاً من المشكلات الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية وغيرها التي تنشأ من مصادر مختلفة ترتبط بالوجود الإنساني، فتلك التهديدات التي تعرف بأنّها جديدة أو غير تقليدية ليست جديدة بالضرورة بل يعكس بعضها ظواهر صاحبت وجود البشر قديماً، وبرزت أهميتها عندما تمّ التحول القيمي في إعلاء مكانة الإنسان في السياسة الواقعية مقابل المكانة التقليدية التي كانت تهيمن عليها الأدوات العسكرية لتحقيق الغايات السياسية وضمان الأمن[3]، إذ أصبح الأمن يقسم حسب نوعيته إلى الأمن الخشن

[1] **نجدت صبري أكرة، الإطار القانوني للأمن القومي، منشورات دار دجلة، الأردن، 2011، ص 40-41.**

[2] **جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، منشورات دار الكتب اللبناني، 1982، ص220-221.**

[3] **محمد مظلوم، الأمن غير التقليدي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 80-81.**

ويتمثل بمواجهة التهديدات العسكرية المسلحة، والأمن الناعم يتمثل بمواجهة الأوبئة والأمراض والتلوث وغيرها من الكوارث التي تهدد أمن الإنسان وحياته، ويقسم الأمن حسب بعده الجغرافي إلى الأمن المحلي ويتمثل بالتهديدات ضمن الدولة الواحدة ويتمثل بالمخاطر التي تتعرض لها تلك الدولة من عدة دول مجاورة، أما النوع الثالث هو الأمن العالمي التي يتجاوز الحدود الدولية ويشمل عدد من الدول، فقد تصدر الأمن البيئي قائمة القضايا التي تشكل تهديداً حقيقاً على الأمن بجميع أبعاده من خلال الآثار البيئية العابرة للحدود[4].

إنّ النقاش حول موضوع البيئة يعود إلى سبعينات القرن العشرين (1972 تاريخ انعقاد مؤتمر استوكهولم) والذي اعتبر نقطة الانطلاق لاعتبار البيئة قضية عالمية، فقد استخدم الأمن البيئي في منتصف السبعينات وتمّ ترسيخه في منتصف الثمانينات عندما أشار تقرير بروتنلاند 1987 لمفهوم الأمن البيئي[5]، وبعد ذلك مرت فترة تقييم مهني للمصطلح وتمّ الاهتمام بالبيئة بصورة أكثر اتساعاً، فتاريخياً لا يوجد أرضية مشتركة متفق عليها حول كيف دخل الأمن البيئي في العلاقات الدولية، ولكن كان من الواضح أنّ نهاية الحرب الباردة أتاحت فرصة لإفساح المجال لدخول تهديدات أمنية جديدة في أجندة العلاقات الدولية، وتزايد الوعي في الدول المتقدمة لحماية البيئة وممارسة الأمن من وجهة نظر بيئية بالإضافة إلى التغيرات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فالإسهام الأوّل كان لمدرسة كوبنهاغن وبوزان على وجه التحديد من خلال عملهم في الدراسات الأمنية حيث وضعوا التصور الموسع لمجالات الأمن ليشمل الاقتصاد والسياسة والبيئة وغيرها [6]، فقد استخدم مفهوم الأمن البيئي في فترة التسعينات من قبل دول الشمال مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكندنافية في حين أن دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي حيث تحاول دولهم استحداث مفهوم الأمن البيئي مثل الصين التي تستخدم الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة، فقد تتالت الجهود لتوضيح المقصود بالأمن البيئي منهم من عرفه بأنّه المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي[7]، وعرفته إليزابيث شالسكي بأنّه يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية والمخاطر البيئية والتغيرات المضادة أو التوترات والصراعات ذات الصلة بالبيئة وركزت في تعريفها على ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيس للنزاعات، وعرفه نيلز غليدش بأنّه التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد[8]، وقد جاء في تقرير برنامج التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 1994 ذكر سبعة محاور للأمن الإنساني(الأمن الاقتصادي

---

[4] **عبد الرحمن عبد الرحمن، الأمن البيئي: رؤية جيوبوليتيكية، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية في جامعة بابل، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي المشترك بين كلية الآداب بجامعة القاهرة وكلية التربية الأساسية بجامعة بابل، 2019، ص 507-508.**

[5] **تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة 1987الذي يحمل عنوان" مستقبلنا المشترك" أو تقرير بروتنلاند، أكدّ على ارتباط عناصر البيئة بمختلف فروع الأمن وأنّ ندرة الموارد والتدهور تؤثر على الأمن الإنساني وعدم الاستقرار السياسي في دول العالم.**
Report of the world commission on environment and development our common future 1987, transmitted to the General assembly as an annex to document A/42/427.

[6] **Elin Jonsson, environmental security; a conceptual investigating study, master thesis in political science, Jonkoping university, Sweden,2009-page 8.**

[7] **نزار اللبدي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، منشورات دار دجلة، الأردن، 2015، ص 121-122.**

[8] **(شالسكي-غليدش) مشار للتعاريف لدى فارس قره، الأمن البيئي، بحث منشور في الموسوعة السياسية، 2019، تمّ استرجاعه من الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A (تاريخ الزيارة: 12-1-2023).**

والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الشخصي والأمن السياسي) وعرف الأمن البيئي بأنّه حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الإنسان لها[9].

وبدورنا نعرف الأمن البيئي بأنّه المحافظة على الأمن العام للمحيط الطبيعي من الأخطار الناتجة عن العمليات الطبيعية التي تؤثر على عناصر البيئة وتؤدي إلى الإخلال بتوازن النظام البيئي وتهديد حياة الإنسان.

ثانياً–أهمية الأمن البيئي: يعتبر الأمن البيئي جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل الذي يلبي كل متطلبات الإنسان في الحياة من أمن على نفسه وماله وغذائه وبيئته ووطنه، وإنّ تحقيق أي عنصر من عناصر الأمن يسهم في نهاية المطاف في تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل من قبل الأفراد والحكومات والدول، وبالتالي تحقيق الأمن البيئي بكافة جوانبه يسهم في تعزيز منظومة الأمن الشاملة، وعلى النقيض من ذلك إن الفشل في تحقيق الأمن البيئي يؤدي إلى اضطرابات تهدد حياة الإنسان[10]، فالأمن البيئي يساعد في حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم عن المخاطر والجرائم البيئية التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي، وقد شكل الأمن البيئي بعداً جديداً في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بسبب زيادة تأثيرات القضايا البيئية على حياة الدول بمختلف جوانبها وصعوبة حلها منفردة [11]، يرى بوزان أنّ الأمن البيئي مرتبط بنقاط محورية ضمن قضية الأمن(سواء السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الاجتماعي)تتعلق بالحفاظ على المحيط المحلي أو العالمي باعتباره أمراً ضرورياً لنظام الدعم البيئي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى[12]، فإنّ تحقيق الأمن البيئي يسهم في خلق بيئة آمنة صحيّاً وغذائيّاً ويوسع من دائرة البيئة كفاعل ومتأثر مع عناصر الأمن الأخرى، ويكون وسيط منتج للفرص الاجتماعية ويعزز من قيمة حقوق الإنسان البيئية ولا تبقى مجرد نصوص متراكمة في المواثيق الوطنية والدولية، بغية التقليل من آثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة وإيقاف الاعتداءات والنزاعات حول مناطق الموارد الطبيعية، إذاً الأمن البيئي يرتبط بالعناصر الأساسية التي تؤثر في المحيط الحيوي وذات الصلة المباشرة بالأنشطة البشرية وله عدد من الفروع: الأمن البيئي الغذائي والأمن البيئي الهوائي والأمن البيئي المائي والأمن البيئي الصحي والأمن البيئي الاقتصادي والأمن البيئي المجتمعي، وبذلك تبرز أهمية البعد البيئي للأمن والذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة والتخلص من مسببات التدهور البيئي حفاظاً على عملية تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل والذي يعتبر الأمن البيئي أحد أهم فروعه وله تأثير كبير على باقي الفروع[13].

الفرع الثاني: صور تهديدات الأمن البيئي.

أصبحت القضايا البيئية التي تواجه العالم في الآونة الأخيرة أعقد بكثير مما كان يعتقد البعض بأنّ المشكلات البيئية تبدو مسائل بسيطة يمكن التعامل معها والسيطرة عليها، إذ تعددت صور التهديدات التي تؤثر على عملية تحقيق الأمن البيئي فمنها كانت تهديدات ذات بعد إقليمي تؤثر على عدد معين من الدول، وأخرى تهديدات ذات بعد عالمي تؤثر على البيئة العالمية وهذا ما سنتعرف عليه تباعاً.

[9] **Reports of the united nation program for human development 1994, published for the united nation development program (UNDP),1UN plaza, New York, 10017, USA.**

[10] **ناهد فلمبان، تحقيق الأمن البيني، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 14.**

[11] **فاكر أبو القاسم، القضايا البينية وتأثيرها في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحث منشور في كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، 2020، ص 654.**

[12]**Hugh Dyar, environmental security and international relation, research published in British international studies association, 2001, page 448**

[13] **ناهد فلمبان، تحقيق الأمن البيني، مرجع سابق، ص 13.**

أولاً: التهديدات البيئية الإقليمية: هي مشكلات بيئية تطال بيئة عدد من الدول أو أقاليم معينة، ولكن خطورتها تهدد عملية تحقيق الأمن البيئي بشكل خاص والإنساني بشكل عام على الصعيد الوطني والدولي بسبب ارتباط عناصر الأمن مع بعضها كما ذكرنا، وأبرز هذه التهديدات:

1-التصحر: هو ظاهرة تؤدي إلى تدهور النظام البيئي في منطقة ما بصورة عامة تسبب انخفاض إنتاجية الموارد الطبيعية بسبب تعرية التربة وتملح الأراضي، وباعتبار أنّ الغطاء النباتي ذو أهميّة حيوية للتربة فهو يحميها ويربط عناصرها مع بعضها ويحفظها من التغييرات المناخية، ولكن الاستغلال السيء لهذا الغطاء النباتي يؤدي تدريجيّاً إلى أراضي متصحرة ذات تربة عقيمة، وأبرز أسباب التصحر هو الرعي الجائر وقطع الأشجار والشجيرات لغرض الاستخدامات الصناعية وحرق الأشجار، بالإضافة إلى ضرر الغطاء النباتي بواسطة الأبخرة الصناعية والمواد الملوثة الغير مرغوبة بيئيّاً مثل وجود الأمطار الحمضية أو تأثير ملوثات الهواء الكيميائية مباشرة على نمو النباتات[14].

2-الكثافة السكانية: يبين التتبع التاريخي لتزايد السكان أنّ هذا التزايد يسير في إطار تتسع حلقاته باستمرار وقد يصل في المستقبل المنظور إلى حد يصعب معه توفير سبل الغذاء ومتطلبات الحياة التي توفرها البيئة المحيطة بالإنسان، ويشكل النمو المتعاظم للسكان في دول ما مشكلة رئيسية للبيئة فهو يحدث آثار خطيرة على البيئة ونظمها من تلوث وتصحر وغيرها، فإنّ أي مشكلة بيئية تتأثر بلا شك مع حجم الزيادة في عدد السكان أي كلما زاد عدد السكان ارتفعت خطورة الآثار البيئية والعكس صحيح[15].

3-استنزاف الموارد: إنّ الاقتصاديين الأوائل أمثال مالتوس وريكاردو هم أوّل من تنبه إلى المشاكل الناجمة عن إساءة استخدام الموارد بصورها الطبيعية والبشرية المصنعة، ففي أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أدرك هؤلاء الاقتصاديين أنّ ندرة الموارد الطبيعية لها نتائج بيئية وبشرية خطيرة[16]،إنّ استنزاف الموارد أو ندرتها يرتكز على مستويين هما الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر، المستوى الأوّل هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول ما كما في دول الشمال المتقدم مثلاً، حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية التي تصدرها لها البلدان النامية، فإنّ تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال يجعلها تسعى للاستحواذ على أكبر قدر من الموارد الأولية ومصادر الطاقة من خلال الاستثمارات الأجنبية التي تتجه بها إلى دول الجنوب للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها الدول الأم المتقدمة وتضمن تفوقها المستقبلي، إذ تقوم بنقل الصناعات الملوثة للبيئة خارج دولها مقابل تركز الصناعات المتقدمة في دول الشمال، فالأثر الذي تفرزه هذه الاستثمارات يظهر في المستوى الثاني للاستنزاف هو استنزاف الموارد نتيجة الفقر لأنّ تلك الاستثمارات تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدول في تلك الدول الفقيرة، وذلك كله يؤدي إلى تدهور البيئة نتيجة اضطرار الفقراء من خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق والبقاء على قيد الحياة بالاستخدام المفرط للموارد حيث تكثر حالات الإضرار بالبيئة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية شيئاً فشيء[17].

4-الكوارث الطبيعية الأخرى: تعد الكوارث الطبيعية قضية بيئية عظمى ينتج عنها خسائر فادحة في الأرواح البشرية وفي الممتلكات المادية وتسبب تدميراً لمكونات البيئة التي نحيا بها، فالكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير المدارية تعد مظاهر مألوفة من مظاهر البيئة الطبيعية وهي تؤثر على الإنسان وسائر الكائنات الحية،

[14] **حسوني عبد الله، تصحر الأراضي والمياه: مشكلة بيئية خطيرة، الطبعة الأولى، منشورات دار دجلة، العراق، 2011، ص 9-11.**

[15] **رشيد الحمد، محمد صباريني، البيئة ومشكلاتها، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص .111**

[16] **أحمد الصالح، طلال الرزوق، إدارة الموارد الطبيعية، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة البعث، سورية، 2018، ص 26.**

[17] **نادية شكارة، علم البيئة والسياسة الدولية، الطبعة الأولى، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 323.**

توصف بأنّها كوارث لأنها تؤثر في كل العناصر البيئية لمناطق معينة من المجتمع البشري وتسبب اضطراباً اجتماعيّاً وأضرار مادية، وكل المواقع على سطح الأرض معرضة لخطر الكوارث الطبيعية والتأثير على الأمن البيئي على الرغم أنّ بعض الأماكن تعد أخطر من غيرها، فهناك دائماً فرصة لحدوث كارثة من جرّاء خطر طبيعي ما، إنّ الظاهرة الطبيعية المسؤولة عن كارثة ما تتمتع بمخاطر ومنافع في آن واحد، فالنهر على سبيل المثال الذي يتعرض لفيضانات يجعله خطراً على الناس في الوقت الذي يشكل فيه هذا النهر مصدراً للنفع بفضل سهله الفيضي الذي يعتبر مكاناً للترب الخصبة[18].

ثانياً- التهديدات البيئية العالمية: هناك مشاكل بيئية تحدث في أماكن معينة ولكن خطرها يؤثر على البيئة العالمية ويؤدي إلى تدهور عناصرها، وأبرز هذه التهديدات تكون على الشكل التالي:

1-الحروب والأعمال العسكرية: لا تخلو حروب العصر الحديث من أشكال الدمار التي تهدد الأمن البيئي على نطاق جغرافي واسع، حيث لا تعرف الآثار البيئية المدمرة التي تخلفها الحروب الحدود الجغرافية أو السياسية بين الدول والتي غالباً ما تتجاوز دول ومناطق تبتعد عن العمليات العسكرية بمسافات بعيدة، وذلك حسب نوعية الأسلحة وشدتها التدميرية ونتائجها على البيئة الطبيعية[19]، حيث يعتبر الإجهاد البيئي سبب ونتيجة للتوتر والنزاع العسكري، فالدول غالباً ما تتصارع لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية وإمدادات الطاقة وأحواض الأنهار وغيرها من المواد البيئية الأساسية، ومن المرجح أن تتفاقم الحروب مع ازدياد شح الموارد واشتداد التنافس عليها، فالحروب كلها لها استراتيجية واحدة وهي تدمير نظم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب الأمر الذي يعزز نوعين من الأضرار إصلاحهما شديد الصعوبة: أولها الأضرار التي تلحق بالبيئة الطبيعية وثانيها الأضرار التي تلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين، وأبرز مثال يذكر هنا هو حرب الخليج الثانية لعام 1991 التي تمّ فيها حرق أبار النفط في الكويت وأدت إلى خلق سحابة سوداء من الهواء الملوث وأضرار بيئية على نطاق واسع، بالإضافة إلى الأضرار البيئية الأخرى التي خلفتها القذائف المطلية باليورانيوم[20].

2-التلوث: هو ظاهرة عالمية لها عواقب بيئية لا يمكن احتوائها داخل الحدود الدولية ويؤثر على جميع العناصر الطبيعية، وقد قدم علماء البيئة مجموعة من التعاريف لمفهوم التلوث ومن أبرزهم أوديم الذي عرف التلوث بأنّه كل تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى تأثير ضار على الماء والهواء والأرض ويضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ويؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية العالمية بسبب التأثير على حالة الموارد المتجددة، ويقسم التلوث حسب نطاقه الجغرافي إلى تلوث محلي وتلوث بعيد المدى، ويقسم حسب البيئة التي يحدث فيها إلى تلوث الهواء والماء والتربة[21].

3- التغير المناخي: المناخ هو متوسط الأحوال الجوية في منطقة ما لفترة طويلة من الزمن، كما يمكن اعتباره علاقة الظواهر الجوية بالبيئة ويتكون من عدة عناصر أهمها درجة حرارة الهواء وكمية التساقط المطري الذين ارتكز عليهما علم المناخ لفترة طويلة، فإنّ التغيير في العناصر المناخية من ارتفاع درجة الحرارة وهطول الأمطار والثلوج تؤثر في

[18] شكري الحسن، مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها، الطبعة الثانية، منشورات دار المعارف للكتب الجامعية، العراق، ص 230-231.
[19] نادية شكارة، علم البيئة والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 280.
[20] نزار اللبدي، الأمن البيئي، مرجع سابق، ص 132.
[21] حسن شحاتة، محمد عوض، طه المرسي، البيئة ومشكلات التلوث، منشورات دار الكتب، مصر، 2007، ص 71.

حياة الإنسان بشكل رئيسي[22]،من أبرز أسباب التغير المناخي هو التلوث وظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في بيئة الأرض التي نعيش فيها نتيجة تغير في سريان الطاقة الحرارية بين الأرض والغلاف الجوي المحيط بالأرض، وهو ما أضحى واضحاً بعد التقدم في التقنيات والاستراتيجيات الصناعية العسكرية التي تسبب التلوث وبدوره يساهم في عملية الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى تغييرات مناخية عالمية من الانخفاض الشديد في درجة الحرارة في أماكن أو العواصف الهوائية المدمرة في أماكن أخرى[23]، إنّ الأنظمة البيئية تخضع لضغط كبير نتيجة التغيرات المناخية العالمية ويتوافق علماء الأحياء أنّنا دخلنا فترة انقراض الكائنات الحية وهي تتسم بتواتر أعلى بمئة مرة من المعدل الطبيعي، فالمجتمعات البشرية لا تفكر بأهمية الموارد الطبيعية وتبخس بها لأنّها ببساطة خدمات مجانية، كالأنظمة البيئية في المحيطات التي توفر لنا كل عام ما يقارب 800 مليون طن من الأسماك، وهناك المليارات من الكائنات التي تعيد تدوير النفايات العضوية وتحولها إلى مغذيات تهضمها النباتات، والغابات والمراعي تحفظ التربة وتحمي الإنسان من انهيارات الأرض والانجرافات، لكن انتكاس هذه الأنظمة البيئية بفعل التغيرات المناخية ستضعف حتماً قدرتها على تقديم الخدمات الطبيعية وسيدفع العالم ثمن ذلك[24].

4-ثقب الأوزون: إنّ طبقة الأوزون هي التي تحول دون انخفاض درجة حرارة الأرض لأنها تمتص ما يقارب 20% من الإشاعات الحرارية للأرض، تكون هذه الطبقة مهددة بالاستنزاف بفعل عدد من العوامل مثل استخدام الأسمدة النتروجينية وتسرب الغازات المنبثقة من عوادم وسائل النقل والمصانع واختبارات التفجيرات النووية على ارتفاعات عالية، واستخدام المبيدات والمواد السامة، فإنّ جميع المواد السابقة تحتوي على غازات مضرة للأوزون من أبرزها الكلوروفلوروكربون والميتان والفريون، فعلى سبيل المثال مركبات الكلوروفلوروكربون تدخل في الصناعات الإلكترونية وهذه المركبات عمرها طويل قد يمتد إلى أكثر من مئة عام، ويأتي أثرها الضار من الصعود إلى طبقات الجو العليا حيث يتحرر الكلور منها بفعل الأشعة فوق البنفسجية، وهذا الكلور هوي الذي يعمل على تدمير طبقة الأوزون وهو أحد أسباب ثقوب الأوزون وتقليل نسبته في الغلاف الجوي الأمر الذي يؤثر على النظام البيئي واستمراره[25].

نلاحظ أنّ خطورة هذه التهديدات حولت المشكلات البيئية سواء الإقليمية أو الدولية إلى أزمات شائكة تتطلب حلول عالمية عاجلة وشاملة، وهي تهدد الأمن بمفهومه الشامل باعتبار أنّ البيئة عنصر أساسي في حياة الإنسان والمشكلة البيئية في دولة ما تؤثر بشكل أو آخر على عدد من الدول الأخرى، لذلك كان لا بد من مواجهة هذه التهديدات على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني: أشكال التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي وصعوباته.

بسبب زيادة تأثير القضايا البيئية ومشكلاتها على العديد من الدول وصعوبة حلها منفردة تطلب الأمر تكثيف الجهود الدولية للحد من خطر التهديدات البيئة، فتعاون المجتمع الدولي على مواجهة تلك التهديدات من خلال عقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات التي تعالج عدد من القضايا البيئية التي تشكل خطر على تحقيق الامن البيئي، ومحاولة تجاوز الصعوبات التي تعيق دور التعاون الدولي في مواجهة التهديدات البيئية.

---

[22] أمّا الطقس فهو حالة الجو في مكان ما لفترة زمنية محددة قد تكون عدة ساعات أو أيام أو أسابيع، يدرس خلالها العناصر المناخية من إشعاع شمسي ودرجة حرارة والضغط الجوي، أي أنّ الطقس هو محصلة العمليات الجوية التي تحدث في الجزء السفلي من الغلاف الجوي في فترة زمنية محددة...، أحمد الشيخ، الأرصاد الجوية، منشورات جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص 11-12.

[23] عبد العليم الدسوقي، التوعية البيئية من مخاطر التغيرات المناخية، منشورات جامعة سوهاج، مصر، 2022، ص 14.

[24] إيف سياما، التغير المناخي، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية ومجلة كتاب العربية، الرياض، 2015، ص48.

[25] نادية شكارة، علم البيئة والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 198-199.

الفرع الأوّل: أشكال التعاون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن البيئي.

أدرك المجتمع الدولي خطورة التهديدات التي تواجه الأمن البيئي وبذل العديد من الجهود لمواجهة تلك التهديدات ووضع الحدود الوقائية والعلاجية لها من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، ويكون أبرزها على الشكل التالي:

أولاً: المؤتمرات الدولية البيئية: بدأت الجهود الدولية بعقد المؤتمرات لمواجهة أخطار التهديدات البيئية محاولة تجنب أكبر قدر من أضرارها، ومن أبرز هذه المؤتمرات:

1-مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استوكهولم لعام 1972: يعد أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، عقد في الفترة بين 5-16 حزيران بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2398 لعام 1968 الذي تضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة، وفي عام 1972 عقد المؤتمر في مدينة استوكهولم، اعتمد المشاركون سلسلة من المبادئ للإدارة السليمة بيئياً بما في ذلك إعلان وخطة عمل استوكهولم من أجل البيئة البشرية والعديد من القرارات، وضع إعلان هذا المؤتمر 26 مبدأ وجعل القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية، وقد كانت بداية النقاشات بين الدول الصناعية والدول النامية حول النمو الاقتصادي وتلوث الماء والهواء ورفاه الإنسان في جميع أنحاء العالم، وتضمنت خطة العمل ثلاث فئات رئيسية: أ- برنامج التقييم البيئي العالمي(خطة المراقبة)،ب- أنشطة الإدارة البيئية، ج- التدابير الدولية لدعم أنشطة التقييم والإدارة المنفذة على المستوين المحلى والدولي[26]، ومن أبرز المبادئ التي قدمها المؤتمر هو المبدأ 11 الذي ينص:" ينبغي على السياسات البيئية لجميع الدول أن لا تؤثر سلباً في الحاضر أو المستقبل على إمكانيات التنمية في البلدان النامية، ويجب ألاّ يعيقوا تحقيق حياة أفضل للجميع واتخاذ الخطوات المناسبة من قبل الدول والمنظمات الدولية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن النتائج الاقتصادية الناتجة عن تطبيق التدابير البيئية"، أمّا المبدأ 22 ينص: "يجب على الدول أن تتعاون من أجل زيادة تطوير القانون الوطني فيما يتعلق بالمسؤولية والتعويض عن ضحايا التلوث والأضرار البيئية الأخرى الناجمة عن أنشطة داخل الولاية القضائية أو سيطرة الدول خارج الولاية القضائية"، والمبدأ 24 ينص: "المسائل الدولية المتعلقة بحماية وتحسين البيئة يجب التعامل معها بروح التعاون من جميع البلدان كبيرها وصغيرها على قدم المساواة، من خلال الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف وغيرها من الوسائل ضرورية للتحكم الفعال والوقاية والقضاء على الآثار البيئية الضارة الناتجة عن العديد من الأنشطة وتؤخذ السيادة والمصالح الأساسية بعين الاعتبار من قبل جميع الدول" [27]، وتضمن المؤتمر 109 توصية تتعلق بحماية البيئة ومواردها ومن أبرزها التوصية 68 التي تنص: "يوصى أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى، وتعزيز تطوير طرق التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتقديم المشورة للحكومات عند الطلب"، والتوصية 70 تنص: "يجب أن تضع الحكومات في اعتبارها الأنشطة التي يوجد فيها خطر ملموس للتأثيرات على المناخ وتحقيقاً لهذه الغاية يوصى: أ- تقييم الاحتمالية والحجم للآثار المناخية بعناية قبل الشروع بتلك الأنشطة ونشر النتائج التي توصلوا إليها-ب- التشاور الكامل مع الدول الأخرى المهتمة عند القيام بالأنشطة التي تحمل مثل هذه الآثار التي يتم التفكير للقيام بها"، أمّا التوصية 71 تنص: "يوصى أن تستخدم

[26] **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم لعام 1972، تمّ استرجاعه من الرابط التالي: https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972 (تاريخ الزيارة: 20-1-2023).**

[27] **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم لعام 1972، المبادئ 11-22-24.**

الحكومات أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتقليل إطلاق المواد السامة أو الخطرة على البيئة"[28]، وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر استوكهولم هي انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)[29].

2- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو لعام 1992: عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية تحت مظلة الأمم المتحدة في الفترة بين 3-14 حزيران لعام 1992 وعرف باسم قمة الأرض، جمع هذا المؤتمر القادة السياسيين والدبلوماسيين والعلماء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام من 179 دولة، من أجل بذل جهد كبير للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة، وقد كان الهدف الرئيسي له هو انتاج جدول أعمال واسع ومخطط جديد للتعاون الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية من شأنها أن تساعد في توجيه العمل الدولي وسياسة التنمية في القرن الحادي والعشرين، أقرّ هذا المؤتمر أنّ دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها يتطلب تصورات جديدة عن طريق الانتاج والاستهلاك وطريقة العيش وقد أثار ذلك نقاشاً حيوياً داخل الحكومات وبين بعضها، ومن أبرز نتائج مؤتمر قمة الأرض:

أ-جدول أعمال القرن 21: وهو برنامج عمل يدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في القرن الحادي والعشرين، وتراوحت توصياته بين أساليب جدية جديدة للتعلم وطرق جديدة للمشاركة في اقتصاد مستدام.

ب-مبادئ إعلان ريو: تتضمن المبادئ السبعة والعشرون العالمية، ومن أبرزها المبدأ رقم 4 الذي ينص: من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، والمبدأ 7 ينص:" تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ وحماية واستعادة صحة النظام الإيكولوجي للأرض" ، أمّا المبدأ 18 ينص: " تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن يسفر عنها آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول، ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو".

ج- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (unfccc)، واتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان مبادئ الغابات التي تهدف إلى مساهمة هذه المبادئ في إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة وتوفير السبل لتأمين وظائفها واستخداماتها المتعددة والمتكاملة، كما أدت قمة الأرض إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة[30].

3-مؤتمرالقمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ لعام 2002: عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة خلال 26 أب و4 أيلول لعام 2002 في مدينة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، اعتمد هذا المؤتمر إعلاناً سياسياً وخطة عمل تضمنت أحكاماً تغطي مجموعة من الأنشطة والتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق التنمية والأخذ بالاعتبار احترام البيئة، شهدت هذه القمة مشاركة أكثر من مئة رئيس دولة وحكومة وعشرات الآلاف من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وبعد عدة أيام من المداولات اتخذوا قرارات تتعلق بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي والاهتمام بمجالات أخرى، ففي مجالات المياه شجعت خطة تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس الأطر التنظيمية التي وضعتها الحكومات، وفيما يتعلق بالطاقة تمّ تسليط الضوء على

[28] **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم لعام 1972، التوصيات 68-70-71.**

[29] **برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو السلطة البيئية العالمية التابعة للأمم المتحدة ينسق الأنشطة البيئية للمنظمة ويساعد البلدان النامية في تنفيذ السياسات والممارسات السليمة بيئيّاً.**

[30] **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريودي جانيرو لعام 1992، تمّ استرجاعه من الرابط التالي: https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992 (تاريخ الزيارة: 25-1-2023).**

الحاجة إلى تنويع إمدادات الطاقة وكذلك الحاجة إلى إضافة مصادر الطاقة المتجددة إلى إمدادات الطاقة العالمية، أمّا في مجال الصحة فقد أعيد التأكيد على الالتزامات التي تمّ التعهد بها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (إيدز)، وتمّ التركيز على حق الدول في تفسير الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز وصول الجميع للأدوية، وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي دعت خطة التنفيذ إلى إنشاء نظام دولي لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية، وقد تضمن النص أحكاماً عن بروتوكول كيوتو بشأن حفض غازات الاحتباس الحراري وحثّ الدول التي لم تقم بالتصديق إلى أن يسارعوا للقيام به، وتضمن هذا المؤتمر أحكام تتعلق بإنشاء صندوق تضامن عالمي من أجل القضاء على الفقر، وإطلاق برامج مدتها عشر سنوات لدعم المبادرات الإقليمية والوطنية الهادفة إلى تسرع الانتقال إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام[31].

4-مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 لعام 2012: بعد عشرين عام من قمة الأرض عام 1992 في ريودي جانيرو انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لعام 2012 المعروف باسم ريو+20، وتضمن وثيقة تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ عملية التنمية المستدامة، وقررت الدول الأعضاء في المؤتمر إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة والتركيز على أجندة التنمية لما بعد 2015، كما اعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية مبتكرة بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية لتمويل الجهود المبذولة بشأن التنمية المستدامة، واعتمدت الحكومات إطار عمل لمدة 10سنوات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج، كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تطلعية في عدد من المجالات الموضعية بما في ذلك الطاقة والأمن الغذائي والمحيطات ، لقد جذب مؤتمر ريو+20 الانتباه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها حيث تمّ الإعلان عن أكثر من 700 التزام طوعي وتمّ البدء في تكوين شراكات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة مع ضرورة التعاون الدولي لحماية وصيانة البيئة ومواجهة الأخطار المحدقة بها[32].

5-مؤتمر cop27 للتغير المناخي في شرم الشيخ بمصر لعام 2022: علمنا أنّ الأمم المتحدة نظمت قمة الأرض في ريودي جانيرو لعام 1992 وتمّ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأنشأت وكالتها التنسيقية التي تعرف بأمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ، وعندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ أقدمت الأمم المتحدة بشكل سنوي على جمع كل بلد على وجه الأرض لحضور مؤتمرات القمة العالمية للمناخ المعروف ب **cop** والتي تعني مؤتمر الأطراف، وفي عام 2022 كان مقرر عقد المؤتمر في شرم الشيخ بمصر من 6 إلى 18 تشرين الثاني، جمع مؤتمر **cop27** أكثر من 37 ألف شخص بما في ذلك ممثلو الحكومات والمراقبون والمجتمع المدني، ومن الأحداث البارزة في هذا المؤتمر من بين عدة أمور إطلاق التقرير الأوّل لفريق الخبراء رفيع المستوى المعنى بالالتزام بصافي الانبعاثات الصفري للكيانات غير الحكومية، وأثناء المؤتمر أعلنت الأمم المتحدة عن خطة عمل الإنذار المبكر للجميع والتي تدعو إلى استثمارات أولية جديدة بقيمة 2,1 مليار دولار بين 2023-2027، ومن الأحداث المهمة ما يسمى بالخطة الرئيسية لتسريع إزالة الكربون من خمسة قطاعات رئيسية(توليد الكهرباء ووسائل النقل وصناعة الصلب وقطاع الزراعة وفيما يتعلق بإنتاج الهيدروجين)وقد قدمتها الحكومة المصرية للمؤتمر، وبعد مفاوضات مكثفة توصلت الدول المشاركة في هذا المؤتمر إلى اتفاق بشأن إنشاء صندوق تمويل لتعويض المتضررين عن الخسائر والأضرار الناجمة عن

[31] **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ لعام 2002، تمّ استرجاعه من الرابط التالي: https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg2002 (تاريخ الزيارة: 25-1-2023).**

[32] **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 لعام 2012، تمّ استرجاعه من الرابط التالي: https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio2012 (تاريخ الزيارة: 28-1-2023).**

الكوارث التي يسببها تغير المناخ، كما أعلنت الحكومة المصرية إطلاق مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحويل المستدام لتحسين كمية ونوعية مساهمات التمويل المناخي لتحويل النظم الغذائية والزراعية بحلول عام2030، ووفقاً لبيان الرؤية الدولية فإنّ **cop27** مختلف عن سابقيه لأنّه سينتقل من المفاوضات والتخطيط إلى التنفيذ للوعود والتعهدات المقدمة [33].

ثانياً- الاتفاقيات الدولية البيئية: لم تكتف الدول بعقد المؤتمرات وتقديم مبادئ وتوصيات مجردة بل انتقلوا لمرحلة التفكير العملي لحماية البيئة من التهديدات التي تشكل خطر عالمي يؤثر على جميع الدول، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

1-اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985، وبروتوكول مونتريال لعام 1987: أدركت العديد من الدول الأثر الضار لحدوث تعديل في طبقة الأوزون على صحة الإنسان وبيئته، إذ قرر برنامج الأمم المتحدة لعام 1981 تشكيل لجنة خاصة من الخبراء القانونيين والفنيين في عدد من الدول وعهد إليها بإعداد مشروع اتفاقية دولية لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول تنفيذي لها، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات وبعد أن أنهت عملها في عام 1985 دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام ذاته لإبرام اتفاقية لحماية طبقة الأوزون وهو ما تمّ فعلاً في مدينة فيينا النمسا، إذ تضع هذه الاتفاقية على عاتق أطرافها عدد كبير من الالتزامات من أجل صيانة طبقة الأوزون وحمايتها، وتقوم هذه الالتزامات على أساس التعاون الوقائي وذلك إدراكاً من واضعي هذه الاتفاقية أنّ منع التلوث الضار بطبقة الأوزون أكثر فاعلية من علاج الآثار الضارة التي تشكل خطر على طبقة الأوزون وأقل كلفة من الناحية الاقتصادية [34]،إذ تنص في المادة 2/2 "تحقيقاً لهذه الغاية وطبقاً للوسائل المتاحة لها وإمكانياتها: أ- التعاون عن طريق الرصد المنظم والبحث وتبادل المعلومات من أجل زيادة تفهم وتقييم آثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون وآثار تعديل طبقة الأوزون على الصحة البشرية والبيئية، ب- اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية المناسبة والتعاون من أجل تنسيق السياسات المناسبة لمراقبة أو تحديد أو خفض أو منع الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها إذا ما اتضح أنّ لهذه الأنشطة أو المرجح أن تكون لها آثار ضارة ناجمة عن حدوث تعديل أو رجحان حدوث تعديل في طبقة الأوزون"[35]، وقد رفضت هذه الاتفاقية التحفظ على أحكامها[36].

وعلى الرغم من اعتماد برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الاتفاقية لم يتمكن من إقرار بروتوكول مركبات الكلورفلوروكربون ولكن اتخذ قرار ينص على مواصلة الجهود الدولية لإقرار ذلك البروتوكول، وقد تمّ اعتماد البروتوكول في مونتريال لعام 1987 وتتضمن أحكام بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وينص في ديباجته أنّ أطرافه يعترفوا بأنّ انبعاث المواد المستنفذة للأوزون المتمثلة في مركبات الكلوروفلوروكربون على المستوى العالمي يمكن أن يؤدي إلى استنزاف كبير لطبقة الأوزون أو تعديلها الأمر الذي ينتج عنه آثار ضارة على الصحة البشرية والبيئة العالمية، ولذلك يصمم أطراف هذا البروتوكول على حماية طبقة الأوزون باتخاذ التدابير الوقائية لمنع انبعاث المواد المستنفذة لطبقة الأوزون على النطاق العالمي والحد منها على نحو عادل، مع القضاء عليها كهدف نهائي وذلك على أساس التطورات في المعرفة العلمية ومراعاة الاعتبارات الفنية والاقتصادية، وتمثلت القواعد الأساسية لهذا البروتوكول في بيان المواد التي تستنفذ

---

[33] **مؤتمر cop27 للتغير المناخي في شرم الشيخ بمصر لعام 2022، تمّ استرجاعه من الرابط التالي:**
https://newes.un.org/ar/story/2022/11/1114912 **(تاريخ الزيارة: 30-1-2023).**

[34] **اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985، تمّ استرجاعها من الرابط التالي:**
https://ozon.unep.org/sites/default/files/2019-09/VC-Handbook-2006-Arabic.
(تاريخ الزيارة: 2-2-2023).

[35] **اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985، المادة 2.**

[36] **اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985، المادة** 18.

طبقة الأوزون والخاضعة للرقابة من خلال فرض التدابير الرقابية على إنتاج واستهلاك هذه المواد، وأكد هذا البروتوكول على الوضع الخاص للدول النامية أثناء تنفيذ تلك التدابير، وإنشاء آلية مالية تتمثل في صندوق متعدد الأطراف لأغراض توفير التعاون المالي والتقني من أجل الامتثال للتدابير الرقابية، وقرر إنشاء مؤتمر لاجتماع الأطراف لمتابعة تنفيذ أحكام هذا البروتوكول[37]، وقد رفض البروتوكول التحفظ على أحكامه من قبل الدول التي تريد الانضمام[38].

2-اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989: أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة بازل السويسرية في 22آذار عام 1989، وهي أوّل معاهدة دولية في مجال الرقابة على نقل النفايات الخطرة، وتعتبر من المعاهدات متعددة الأطراف إذ عقدت في إطار منظمة الأمم المتحدة وجمعت عدد من الدول الصناعية الكبرى، الهدف النهائي لهذه الاتفاقية هو خفض توليد النفايات الخطرة إلى أدنى حد، أمّا الأهداف الأولية للاتفاقية هي تشديد الرقابة على نقل النفايات الخطرة المسموح بنقلها عبر الحدود، كما تفرض رقابة شديدة على التخلص من هذه النفايات، فهمي رفضت الإتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وحددت مسؤولية الأطراف المعنية بذلك، وأشارت إلى مبادئ التعاون الدولي لتحسين وتحقيق الإدارة السليمة بيئيّاً للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات، وقد أدركت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أنّ النقل للنفايات الخطرة عبر الحدود من دولة لأخرى يجب أن يكون تحت الشروط التي لا تعرض صحة الإنسان وبيئته للخطر، وعلى جميع الدول أن تقوم بالتبادل الصحيح للمعلومات والسيطرة على الحركة عبر الحدود للنفايات الخطرة[39]، تنص المادة 2/10 من هذه الاتفاقية:" ج- تتعاون الأطراف وفقاً لقوانينها وأنظمتها وسياساتها الوطنية في استحداث وتطبيق تكنولوجيا جديدة منخفضة النفايات وسليمة بيئياً، وفي تحسين التكنولوجيا القائمة بهدف القضاء كلما تسنى ذلك من الناحية العملية على توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى، والتوصل إلى طرق أكثر فاعلية لضمان إدارتها على نحو سليم بيئيّاً بما في ذلك دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاعتماد تلك التكنولوجيا الجديدة أو المحسنة"[40]، أمّا المادة 12 تتضمن طلب جديد من أطراف الاتفاقية:" تتعاون الدول الأطراف بغية اعتماد في أقرب وقت ممكن بروتوكول يحدد القواعد والإجراءات الملائمة في ميدان تحديد المسؤوليات والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود"[41]، وقد رفضت هذه الاتفاقية التحفظ والاعتراض على أحكامها من قبل الدول الأطراف[42]، وفي المؤتمر الخامس لأطراف هذه الاتفاقية تمّ الاتفاق على بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية لعام 1999، ينظم المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود ويغطي هذا البروتوكول كل مرحلة من مراحل النقل عبر الحدود بدءاً من النقطة التي يتم فيها تحميل

[37] **بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لعام 1987، تمّ استرجاعه من الرابط التالي: https://ozon.unep.org/sites/default/files/2019-04/Montreal-Protocol-Arabic-2018. (تاريخ الزيارة: 15-2-2023).**

[38] **بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لعام 1987، المادة 18.**

[39] **اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989، تمّ استرجاعها من الرابط التالي: https://www.basel.int/Portals/4/download.aspx?d=UNEP-ChW-IMPL-CONVTEXT.Arabic. (تاريخ الزيارة: 15-2-2023).**

[40] **اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989، المادة 10.**

[41] **اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989، المادة 12.**

[42] **اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989، المادة 26.**

النفايات إلى مرحلة تصديرها وعبورها الحدود ثمّ الاستيراد والتخلص منها، ولكن هذا البروتوكول لم يدخل حيز النفاذ بعد[43].

3--اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ عام 1992، وبروتوكول كيوتو عام 1997: هي معاهدة دولية بيئية تمّ التفاوض عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو لعام 1992 ودخلت حيز التنفيذ لعام 1994، وتضم في عضويتها عدد من دول العالم وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد أن أدركت العديد من دول العالم أنّ التغير في مناخ الأرض له آثاره الضارة على البشرية، وكان يساورها القلق إزاء تركز غازات الدفيئة بدرجة كبيرة جرّاء الأنشطة البشرية، وضعت هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ العامة التي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الحد الذي يمنع حدوث خلل خطير في نظام المناخ، والتعاون بين الأطراف في مجال البحث والرصد والتعلم والتدريب والتوعية بشأن تغير المناخ وآثاره[44]، وقد عملت الدول في وقت لاحق لهذه الاتفاقية على تدارك النقص الذي يوجد فيها بالاتفاق على ملحق لها وقع في مدينة كيوتو اليابانية لعام 1997 ويحتوي على ديباجة و28 مادة وملحقين لهذا البروتوكول[45]، وأهم ما تضمنه هذا البروتوكول هو الزام 39 دولة من الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وتشمل هذه التخفيضات الغازات الستة التي حددها المرفق الأوّل للبروتوكول(ثاني أوكسيد الكربون–الميتان– أوكسيد النيتروجين– ثلاثة مركبات فلورية)، وألزم الدول الأطراف تخفيض نسبة 5% من غازات الاحتباس الحراري في فترة الالتزام الممتدة بين 2008–2012، وتمّ اعتبار عام 1990 الأساس الذي توازن فيه تخفيضات الدول لانبعاثاتها مع نسب انبعاثاتها لعام 1990، وذلك ليتم بموجب هذه المقارنة التوصل إلى مقدار التخفيض الذي تحققه كل دولة[46]،ويعتبر مؤتمر الأطراف هو الهيئة العليا للاتفاقية يعمل على تنظيم اجتماع أطراف هذا البروتوكول ،كما يجوز للأطراف في الاتفاقية الأساسية وغير الأطراف في هذا البروتوكول المشاركة بصفة المراقبين في أعمال أي دورة من دورات مؤتمر الأطراف، ويكون لهذا البروتوكول أمانة تتولى التنسيق بين الأطراف وبين الفرقاء المكونة من خبراء يختارون من بين أولئك الذين ترشحهم الدول الأطراف وعند الاقتضاء من المنظمات الحكومية الدولية وفقاً للتوجه الذي يوفره لهذا الغرض مؤتمر الأطراف[47].

4-اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 1992: تقوم الموارد البيولوجية بدور حيوي للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة لذلك هناك اعتراف متزايد بأنّ التنوع البيولوجي يشكل قيمة عالمية ضخمة للأجيال الحالية والمقبلة، وقد بلغ التهديد الذي تواجهه الأنواع الحية والأنظمة الإيكولوجية درجات عالية كانقراض أحد الأنواع الذي تسببه الأنشطة البشرية، واستجابة لذلك دعا برنامج الأمم المتحدة إلى إنشاء فريق من الخبراء المخصص للتنوع البيولوجي لإعداد صك قانوني دولي لحفظ التنوع البيولوجي ففي عام 1991 أصبح الفريق المخصص معروف باسم لجنة التفاوض الحكومية، وكانت ذروة أعماله عام 1992 إذ تمّ اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي وفتح باب التوقيع على

---

[43] **بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1999، تمّ استرجاعه من الرابط التالي:**
https://www.basel.int/Portals/4/download.aspx?d=UNEP-ChW-IMPL-CONVTEXT.Arabic.
(تاريخ الزيارة: 18-2-2023).

[44] **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ عام 1992، تمّ استرجاعها من الرابط التالي:**
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992 (تاريخ الزيارة: 18-2-2023).

[45] **بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، تمّ استرجاعه من الرابط التالي:**
https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic. ، (تاريخ الزيارة: 18-2-2023).

[46] **بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، المادة 3.**

[47] **بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، المادة 13.**

الاتفاقية في 5 حزيران 1992 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض في ريو دي جانيرو) وظلّ باب التوقيع مفتوحاً حتى 4 حزيران 1993، تعتبر هذه الاتفاقية الصك القانوني الدولي الذي يهدف إلى صون التنوع البيولوجي وضمان الاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وقد صدقت 196 دولة على هذه الاتفاقية، فالهدف العام لهذه الاتفاقية هو تشجيع الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى مستقبل مستدام لذا تشمل هذه الاتفاقية التنوع البيولوجي على جميع المستويات: النظم الإيكولوجية– الأنواع والموارد الوراثية، وتشمل في الواقع جميع المجالات الممكنة والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتنوع البيولوجي ودوره في التنمية بدءاً من العلوم والسياسة والتعليم انتهاءً بالزراعة والأعمال التجارية وغيرها، والهيئة الإدارية لاتفاقية التنوع البيولوجي هي مؤتمر الأطراف وتجتمع هذه السلطة العليا المكونة من الأطراف التي صادقت على هذه الاتفاقية كل عامين لمراجعة التقدم وتحديد الأولويات والالتزام بخطط العمل، ويقع مقر أمانة الاتفاقية في مدينة مونتريال الكندية وتتمثل وظيفتها الأساسية في مساعدة الحكومات بتنفيذ الاتفاقية وبرامج عملها، وتنظيم الاجتماعات والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى وجمع المعلومات ونشرها، وأكدت هذه الاتفاقية على أهمية التعاون لتحقيق هدف هذه الاتفاقية[48].

5–اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994: تلبية لتوصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو لعام 1992 حول التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف وخاصة إفريقيا، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماع من أجل ابرام اتفاقية في هذا الشأن، وهو ما حصل في عام 1994 إذ فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في باريس، إنّ الأطراف في هذه الاتفاقية تعبر عن القلق الملح للمجتمع الدولي بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية إزاء الآثار الضارة المترتبة على التصحر والجفاف، وتسلم بأنّ التصحر والجفاف هما مشكلتان ذوات تأثير وحدوث في جميع أنحاء العالم، كما تسلم بأنّه يلزم عمل مشترك من جانب المجتمع الدولي لمكافحة التصحر أو الجفاف والتخفيف من آثارهما[49]، وقد دعمت هذه الاتفاقية عملية التعاون الوقائي لمواجهة أضرار التصحر ونشر الوعي بأهمية مكافحة التصحر والجفاف، وشجعت تنسيق الأطراف للأنشطة المطلع بها في هذه الاتفاقية مع أنشطة الاتفاقيات الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع الحيوي، من أجل تحقيق أقصى فائدة من الأنشطة المطلع بها بموجب كل اتفاق لتجنب ازدواج الجهود، ومن أبرز المواد التي جاءت بها هذه الاتفاقية هي المادة 8 التي تنص: "يجب إيلاء الأولوية للبلدان المتأثرة من آثر الجفاف والتصحر"، والمادة 24 تنص:1"– تنشأ بموجب هذه الاتفاقية لجنة للعلم والتكنولوجيا كهيئة فرعية لمؤتمر الأطراف، تقدم إليه المعلومات والمشورة بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، وتجتمع بالاقتران مع الدورات العادية لمؤتمر الأطراف، ويكون باب الاشتراك فيها مفتوحاً أمام جميع الأطراف وتتألف اللجنة من ممثلين حكوميين متخصصين في ميادين الخبرة الفنية ذات الصلة، ويحدد مؤتمر الأطراف في دورته الأولى اختصاصات اللجنة"[50]. كما رفضت الاتفاقية إبداء التحفظات على أحكامها.[51]

[48] **اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 1992، تمّ استرجاعها من الرابط التالي:**
https://www.un.org/observances/biological-diversity-day/convention ، (تاريخ الزيارة: 19-2-2023).
[49] **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، تمّ استرجاعها من الرابط التالي:**
https://www.almezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1032&language=ar (تاريخ الزيارة 28-2-2023).
[50] **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، المواد 8-24.**
[51] **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، المادة 37.**

بهذا الشكل نكون تعرفنا على أبرز أشكال تعاون الدول لمواجهة مختلف صور تهديدات الأمن البيئي من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وذلك بعد أن أدركت العديد خطورة هذه التهديدات على عملية تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، ولكن هذا التعاون يواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق غايته في مواجهة التهديدات البيئية.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه تحقيق التعاون الدولي البيئي.

مازال التعاون الدولي في مراحله الأولية لمواجهة تهديدات الأمن البيئي على الرغم من الجهد الدولي المبذول في هذا الشأن، وذلك بسبب الصعوبات التي تعيق الجهود الدولية في الوصول للنتائج المرجوة، والتي تؤثر بشكل رئيسي على تحقيق الأمن البيئي، وأبرز هذه الصعوبات:

أولاً–نقص الوعي البيئي وغياب الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة: تتجلى حالة الوعي البيئي من خلال امتلاك الأفراد ثوابت معلوماتية عن قضايا البيئة والمشاكل التي تتعرض لها وسبل مواجهتها، وباعتبار أنّ الفرد هو الفعل النابض والأساسي بكل العناصر البيئية فإنّ امتلاكه الوعي البيئي يمكنه من الاستفادة من البيئة وعناصرها وتأثيراتها عليه ومعرفة حدود علاقته معها وتقليل التحديات التي تواجه البيئة العالمية، ويعتبر الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة هو أحد المبادئ الهامة لدى القيادات الإدارية ونقلها إلى جميع الأفراد، لذا يستلزم الحال الإعداد والتهيؤ لتجسيد فكرة الالتزام بالآلية المناسبة للتعامل مع البيئة، وتتنوع المسؤوليات تجاه البيئة كونها مفهوم عام وإطار شامل يستوعب كل مجالات الحياة الإنسانية، فيكون هناك حقوق وواجبات بيئية تترجم فعل المسؤولية من خلال تبني تشريعات بيئية عقابية رادعة لكل من يتجاوز الحدود البيئية[52].

ثانياً– غياب الآلية الملزمة على الصعيد الدولي: على الرغم من الاهتمام الدولي بحماية البيئة وآثاره على المستوى المحلي في أغلب دول العالم، والتي أصدرت تشريعات كثيرة لحماية البيئة، واستطاعت الاستفادة من أنظمة رصد التلوث والمشروعات التي يمكن أن تؤثر على بيئات الدول الأخرى وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها المنظمات والمؤتمرات الدولية، ولكن العمل المنفرد لكل دولة على حدا لا يحقق الغاية من الجهود الدولية لحماية البيئة وتخفيف التحديات التي تواجهها، لأنّ قواعد القانون الدولي مازالت تفتقد إلى السلطة الدولية التي تمتلك الجزاء الرادع، وتأخذ معظم أعمال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية شكل التوصيات غير الملزمة للدول، وكثير منها ترفض تنفيذها إذا كانت تتعارض مع مصالحها الأساسية، وقد ترفض بعض الدول الانضمام لهذ الاتفاقيات بسبب عملها على تحقيق مصالحها المختلفة وإن كانت تمس بيئة الدول الأخرى[53].

ثالثاً– أولوية الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على الاعتبارات البيئية: إنّ عدم تطبيق دول العالم لأصول الإدارة البيئية السليمة دفع كثيراً من دول العالم إلى خسارة مواردها الطبيعية سعياً وراء ربح تجاري ومراكز اقتصادية متقدمة بغض النظر عن الاعتبارات البيئية، وقد ساهم ذلك في زيادة حدة التنافس بين الدول وخلق نزاعات مستمرة، وقد كانت أغلب تلك النزاعات محكومة باعتبارات سياسية وإيديولوجية متجاهلة الالتزامات الدولية البيئية[54]، فعند البحث في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي ناقشت موضوع حماية البيئة نجد النقص الذي يشوبها ناجم عن غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية، وذلك بما يتعلق بالسياسات والأساليب البيئية التي يغلب عليها طابع المصالح والاعتبارات السياسية للدول، فهي تضع شعارات بيئية ولكن لا تطبقها عندما تتعارض مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، إذ يوجد دول تدعي

[52] **نوال محمد، سلطان خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، عدد 10، 2008، العراق، ص 26.**

[53] **سعيدة فطومة، التعاون الدولي في مجال الأمن البيئي، رسالة ماجستير، جامعة بن باديس مستغانم، الجزائر،2020، ص 58،59.**

[54] **نادية شكارة، علم البيئة والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص321.**

ممارسة الدبلوماسية الخضراء في إعلامها لكن لا تتوانى في إعلان الحرب على بيئة دولة ما عندما تتعارض مع مصالحها[55].

خاتمة:

أصبحت المشاكل البيئية هي الأكثر انتشاراً في عالمنا المعاصر وتشكل هاجساً يقلق الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، فالتهديدات البيئية هي مشاكل خطيرة يترتب عليها تدهور النظام البيئي العالمي وتسبب أضرار خطيرة للإنسان وسائر الكائنات الحية ولها دور سلبي على عملية تحقيق الأمن البيئي بشكل رئيسي وعلى الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، وباعتبار أنّ الحاجة إلى تحقيق الأمن تتطلب مواجهة كافة التهديدات التي يتعرض لها من خلال الأساليب الوقائية والعلاجية، فإنّ الأضرار البيئية العابرة للحدود الزمانية والمكانية للدول كانت بحاجة إلى ترتيبات عالمية لمواجهة مختلف التهديدات البيئية وصولاً إلى وضع بيئي عالمي يسوده الأمن والاستقرار، وقد بذلت العديد من الجهود الدولية في مجال التعاون الدولي البيئي ولكنها لا تزال في مراحلها الأولية بسبب العديد من الصعوبات التي أضعفت من قيمة هذه الأعمال الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-الأمن البيئي هو أحد فروع الأمن الإنساني يهدف إلى تحقيق السلامة العامة من الأخطار البيئية من خلال المحافظة على عناصر المحيط الطبيعي لتأمين استمرار الحياة البشرية، وبرزت الحاجة إلى الأمن البيئي في سبعينات القرن العشرين عندما أصبحت البيئة قضية رئيسية عالمية وفق ما جاء به مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في استوكهولم لعام 1972، وقد تمّ تبني مفهوم الأمن البيئي لأول مرة في تقرير بروتنلاند لعام 1987.

2-الأخطار البيئية تدخل ضمن التهديدات الأمنية غير التقليدية ذات الطابع العالمي لأنّها عابرة للحدود الزمانية والمكانية للدول وتؤثر على العناصر المختلفة لاستمرار حياة الإنسان من غذاء وكساء ودواء، وباعتبار أنّ البيئة هي جوهر الحياة الإنسانية فإنّ الأمن البيئي له أبعاد تشمل جميع فروع الأمن الإنساني.

3- يهدد الأمن البيئي مشكلات ذات طابع إقليمي مثل التصحر والكثافة السكانية واستنزاف الموارد والكوارث الطبيعية الأخرى، وتهديدات ذات طابع عالمي مثل الحروب والتلوث والتغير المناخي وثقب الأوزون، ولا تستطيع دولة بمفردها مهما كان لديها من الإمكانيات العلمية والتقنية مواجهة التهديدات البيئية، فإنّ تحقيق الأمن البيئي يكون في إطار جماعي من خلال تنسيق الجهود والتعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

4- تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية نتيجة نقص الوعي البيئي على المستوى الفردي والجماعي كان له أثر سلبي على صور التعاون الدولي من مؤتمرات عقدت واتفاقيات أبرمت لمواجهة تهديدات الأمن البيئي.

5-غياب الآلية الدولية الملزمة التي تضمن تنفيذ نتائج المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي وجدت لحماية البيئة وتقليل الأخطار التي تتعرض لها، والتي بقيت أغلب قواعدها مجرد مبادئ وتوصيات مجردة من القيمة الملزمة.

[55] **بورفيس زهية، غبولي منى، دور الأمن البيني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، بحث منشور في مجلة جامعة سطيف 2 للأبحاث القانونية والسياسية، مجلد3، عدد2، الجزائر، 2021، ص 134.**

التوصيات:

1-نشر الوعي بأهمية حماية البيئة وصون مواردها من خلال الندوات والمؤتمرات الثقافية التي تشمل جميع فئات المجتمع، وجعل قضية صون البيئة والمحافظة على مواردها راسخة لدى كل أفراد العالم.

2-دمج المعرفة العلمية بالقضايا البيئية في المناهج التعليمية لطلاب المراحل التعليمية الأولى وذلك لضمان وجود الحس البيئي لدى الأفراد منذ الطفولة.

3-تدارك المشاكل البيئية على المستوى المحلي للدول من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات التي تواجه التهديدات البيئية قبل أن تتفاقم آثارها وتهدد النظام البيئي العالمي.

4-الالتزام بتطبيق مبدأ أولوية الاعتبارات البيئية على الاعتبارات الاقتصادية والسياسية من خلال الاهتمام بالأمن البيئي ووضعه في مكانه المناسب عن طريق إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية والالتزام بقواعد القانون الدولي البيئي.

5-اعتبار القضايا البيئية من أولويات أعضاء المجتمع الدولي والسعي لإيجاد هيئة مستقلة قادرة على متابعة الأعمال الدولية في المجال البيئي، وتضمن تطبيق الاتفاقيات الدولية وفرض العقوبات على الأطراف غير الملتزمة.

References:

Books:

1-Akra, N**.** the legal framework for national security, publications of dar dijla, Jordan,2011,438.

2-Saliba, J. the philosophical lexicon, publications of the Lebanese book house, part one,1982,765.

3-Mazloum, M. nontraditional security, first edition, publication of Naif university for security sciences, Riyad, 2012,418.

4- Allabadi, N. environmental security and environmental waste management, dar dijla publications, Jordan, 2015,276.

5-Abdallah, H. desertification on of land and water; a serious problem, first edition, publications of dar dijla, Iraq, 2011,539.

6-Al Hamad, R. Sabarini, M. environment and its problems, publications of the national council for culture arts and literature, Kuwait,1978,263.

7-Al saleh, A. Al Razzouk, T. natural resources department, publications of the directions of university book at al baath university, Syria, 2018,309.

8-Shkara, N. ecology international politics, first edition, publications of dar majdoulay for publishing and distribution, Jordan, 2015, 406.

9-Al hasan, SH. Introduction to ecology and its problems, second edition, publications of dar al maarif for university books, Iraq, 2018, 258.

10- Shehata, H. Awad, M. Almursi, T. environment and pollution problems, publications of dar al kutub, Egypt, 2007,235.

11- Al Sheik, A. meteorology, publications of Mansoura university, Egypt, 2004, 201.

12-Al dasouki, A, raising awareness of climate change, publications of sohag university, Egypt, 2022,201.

13-Siamma, E. first edition, publication of king Fahd national library and book al arbiya magazine, Riyad, 2015,128.

Journals:
1-Abd Alrahman, A. environmental security; ageopolitical vision. research published in the journal of the college of basic education for educational and human sciences at the university of Babylon, a special issue on the research of the joint international scientific conference between the college of basic education at the college of arts at Cairo university and the college of basic education at the university of Babylon,2019,505-516.
2- Abu Alqasim, F. environmental issues and their impact on international relations in a post- cold scab world. search study in the faculty of economic studies and political science at aleskandria university,2020,641-684.
3- Dyar, H. environmental security and international relation, research published in British international studies association, 2001, 441-450.
4-Muhammad, N, Khalif, S. human security and environmental challenge. published in Tikrit journal of administrative and economic science, volume 4, Number 10, Iraq 2008,21-31.
5-Zahia, P. Mona, G. the role of environmental security in achieving sustainable development in light of national legislation and international agreement. Published in steaf2 university journal, volume 3, Number 2, Algeria, 2021,126-148 .

University theses:
1- Jonsson, E. environmental security; a conceptual investigating study, master thesis in political science, Jonkoping university, Sweden,2009,38.
2-Felemban, N. achieving environmental security. Master thesis, king Abd alazez university, Jeddah, 2017, 25.
3-Fatouma, S. international cooperation in the field of environmental security. Master thesis, ben bades mostaganem university, Algeria, 2020,91.

International reports:
1-Report of the world commission on environment and development our common future 1987, transmitted to the General assembly as an annex to document A/42/427.
2-Reports of the united nation program for human development 1994, published for the united nation development program (UNDP),1UN plaza, New York, 10017, USA .

International Conferences:
1-united nation conference on the human environment in Stockholm, 1972.
2- united nation conference on environment and development in Riodejaneiro, 1992.
3-world summit on sustainable development in Johannesburg, 2002.
4- united nation conference on sustainable development Rio+20,2012.
5-cop27 climate change conference in sharm el sheik, Egypt,2022.

International Conventions:
1-Vienna convention for the protection of the ozon layer ,1985.
2-Montreal protocol on substances that deplete the ozon layer ,1987.
3-Basel convention on the control of transboundary movement of hazardous wastes and their disposal,1989.
4- protocol on liability and compensation for damage resulting from transboundary movements of hazardous wastes and their disposal ,1999.
5-united nation framework convention on the climate change, 1992.
6- Kyoto protocol 1997 to the united nation framework convention on climate change 1992.
7-united nation convention on biological diversity ,1992.
8-united nation spending to combat desertification, 1994.

Web Site:

1-the political encyclopedia:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84 %D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A .

2-The United Nation:
https://www.un.org/